تتضمن تكاليف تشكيل فريق عمل فني للخدمة المتنقلة وتوفير سيارتين لنقل أفراد الفريق

بنك الكويت الوطني يتبرع بـ 35 ألف دينار لرعاية المسنين

علي حسن يتسلم السيارتين من عصام الصقر بحضور وليد الياقوت وجاسم الدالوي وأحمد العنزي وفيصل العصفور

تسلم مدير ادارة رعاية المسنين بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل علي حسن تبرعا بقيمة 35 ألف دينار من بنك الكويت الوطني وذلك تكاليف تشكيل فريق عمل فني للخدمة المتنقلة، وتوفير سيارتين لنقل أفراد الفريق الفني العامل في الخدمة المنزلية المتنقلة لخدمة المسنين المستفيدين من خدمات ادارة رعاية المسنين في مختلف مناطق ومحافظات الدولة. جاء ذلك في اللقاء الذي عقد في بنك الكويت الوطني بحضور ممثلي بنك الكويت الوطني الرئيس التنفيذي للبنك عصام الصقر ومدير عام البنك وليد الياقوت ومدير العلاقات العامة بالبنك منال المطر ومسؤول العلاقات العامة طلال التركي، وبحضور مدير ادارة رعاية المسنين علي حسن ومراقب ادارة رعاية المسنين جاسم الدالوي ورئيس القسم المالي بالإدارة احمد العنزي وملاحظ العمل بالادارة فيصل العصفور.

وقال حسن ان ادارة رعاية المسنين بوزارة الشؤون الاجتماعية حريصة على تنفيذ سياسة الوزارة في مجال رعاية وخدمة وتأهيل ودمج المسنين وذلك من خلال تطبيق أساليب الرعاية المختلفة لحالات المسنين الذين يثبت البحث الاجتماعي والدراسة الشاملة احتياجهم للخدمات ووفقا لاختصاصات ادارة رعاية المسنين وتأكيدا على أهمية الدور الأساسي لجميع المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة باتباع افضل نظم وسبل الرعاية لكبار السن والعمل على نشر الوعي الاجتماعي لقضايا المسنين بهدف المساهمة في مساعدتهم وتسهيل عملية اندماجهم في المجتمع. وبدوره أعرب عصام الصقر عن استعداد بنك الكويت الوطني للمساهمة في مساندة ودعم رسالة الدولة تجاه خدمة ورعاية وتأهيل المسنين باعتبارهم جيل الريادة في الكويت وان ثقتنا كبيرة في الجهود المبذولة من قبل العاملين في ادارة رعاية المسنين بجميع مستوياتهم ومسمياتهم الوظيفية تجاه المسنين في شتى المجالات ونأمل ان تتحقق الأهداف التي جاء من ورائها التبرع وخاصة في دعم التوسع في الخدمة المنزلية المتنقلة.

وأكد اهمية ان يكون لجميع القطاعات في الدولة وبالذات القطاع الخاص دور مهم وحيوي في دعم البرامج والأنشطة الاجتماعية والانسانية في الدولة وخاصة ما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة من كبار السن، وتمنى استمرار التواصل بين بنك الكويت الوطني وادارة رعاية المسنين من أجل التعاون والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجه عمل ادارة رعاية المسنين ومد يد العون والمساعدة للعاملين فيها لتحقيق الأهداف والطموحات المستقبلية لجميع المسنين بل وتهيئ لهم الانطلاق والتميز بقدراتهم وجهودهم المتميزة في المجتمع في شتى المجالات. من جانبه أشاد علي حسن بمبادرة بنك الكويت الوطني تجاه دعم قضايا كبار السن مما يعزز مبدأ الشراكة الاجتماعية بين البنك ووزارة الشؤون، وفي نهاية اللقاء قام عصام الصقر بتسليم السيارتين لعلي حسن الذي قام بتكريم الصقر بتقديم درع تذكارية، كما تقدم علي حسن بالشكر والتقدير لعصام الصقر وللقائمين على بنك الكويت الوطني على دعمهم لهذا العمل الخيري.

خلال لقائه بهم في مقر سفارتنا

الحمد: أبناء الكويت من خريجي الكلية الحربية المصرية خير مثال في الانضباط والالتزام

د.رشيد الحمد متوسطا الخريجين (ناصر عبدالسيد)

القاهرة ـ هناء السيد

أكد سفيرنا بالقاهرة د.رشيد الحمد ان ابناء الكويت من خريجي الكلية الحربية المصرية ضربوا خير مثال لبلدهم في الانضباط والالتزام. جاء ذلك عقب لقاء د.الحمد الطلبة الكويتيين الذين تخرجوا في الكلية الحربية ـ الدفعة 103 امس لعام 2009 التي تعادل الدفعة 36 في كلية «علي الصباح» العسكرية بالكويت. وذكر ان خير دليل على تفوق طلبة الكويت تصدر احد ابنائها الملازم بدر فلاح الجزاف دفعة البعثات من خريجي الكلية الحربية المصرية. واثنى على ما حظي به الخريجون من دراسة على أعلى مستوى تؤهلهم للقيام بالمهام المنوطة بهم في التخصصات العسكرية المختلفة بالكويت، معربا عن امله في ان تكلل مسيرة هؤلاء الخريجين بالنجاح بما يصب في مصلحة الكويت وامنها. ومن جانبه اوضح الملحق العسكري بسفارتنا العميد الركن علي العتيقي ان هؤلاء الخريجين سيغادرون اليوم وغدا الى الكويت ليتم تحديد تخصصاتهم وتوزيعهم وفق هذه التخصصات لخوض مراحل متقدمة اخرى من الدراسة المتخصصة تمهيدا لممارسة عملهم بشكل كامل. وأكد حرص سفارة الكويت والملحقية العسكرية على التواصل الدائم مع الطلبة الدارسين بالكليات العسكرية المصرية وتذليل جميع العقبات امامهم، مشيرا الى ان نجاح هؤلاء الطلبة يعد خير تكليل لجهود السفارة بهذا الصدد.

ودعا في هذا الاطار الخريجين إلى المثابرة ومواصلة مسيرة النجاح في بلدهم الكويت في مختلف التخصصات العسكرية باعتبارهم كفاءات جديدة بالجيش الكويتي الذي يشكل العمود الفقري لامن البلاد.

المشاركون في ندوة «أزمة الدارسين بالخارج والمسرّحين في الداخل من المسؤول؟ وما الحلول؟»:

قانون دعم العمالة الوطنية في «الخاص» مهمل ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ طلبتنا في الخارج

أسامة دياب

أكد النائب السابق رجا حجيلان أن للحكومة الحرية الكاملة في اتخاذ قراراتها ولكن يجب عليها أن تعمل على إيجاد البدائل المناسبة، فإذا سحبت الاعتراف بجامعات بعينها عليها أن توفر الجامعات البديلة، موضحا أن وزير التربية هو المسؤول الأول عن قطاع التعليم فهو رئيس مجلس إدارة جامعة الكويت ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ورئيس أمناء الجامعات الخاصة والدولة مسؤولة بحكم الدستور عن توفير الخدمات التعليمية لأبناء الشعب، لافتا إلى أنه لدينا 5 جامعات خاصة حصلت على رخص ولكن لم تزاول نشاطها الى الآن مع أن الهدف منها تقديم خدمة تعليمية في مقابل أجر. جاء ذلك في مجمل كلمته التي ألقاها أثناء الندوة التي أقامتها الجمعية الكويتية لدعم المشاركة المجتمعية بالتعاون مع المرصد الكويتي لتأصيل الديموقراطية مساء أمس الأول في ديوان الناشط السياسي سعد المطرقة بمنطقة صباح الناصر تحت عنوان «أزمة الدارسين بالخارج والمسرحين في الداخل، من المسؤول؟ وما الحلول؟».

وأوضح حجيلان أن قضية رسوم الجامعات الخاصة أصبحت تعجيزية وعلى وزيرة التربية مراجعتها وإعادة النظر فيها، مشيرا إلى أنه زار الجامعات الأردنية ووجدها على قدر عال من الكفاءة وكذلك الجامعات المصرية. وأشار إلى أنه يشاطر وزارة التربية حرصها على مستقبل الأبناء ورفع كفاءاتهم العلمية ولكن عليها أن توفر البديل إما في الداخل أو في الخارج، مشيرا إلى أن جامعة الكويت رفعت نسب القبول ليس بسبب حرصها على الكفاءة العلمية ولكن بسبب عدم قدرتها المكانية على استيعاب خريجي الثانوية العامة. وفيما يتعلق بقضية المسرحين في الداخل أفاد بأن القضية لا تحتاج لكل هذا العبث حيث إن البنوك والشركات التي قامت بتسريح الموظفين تضغط على السلطتين لإقرار قانون الاستقرار المالي، مشيرا إلى أن القطاع الخاص أصبح عالة على الدولة بالرغم من دعم الدولة له وحرصها عليه كأحد أجنحة التنمية لتوفر فرصا وظيفية للشباب فيه إلا أنه فاجأنا بتسريح العاملين فيه.

رجا حجيلان ومطلق العبيسان ومرزوق المطرقة وخالد الشليمي ود.محمد الهطلاني وحجاج بوخضور خلال الندوة

فن الأزمات

وبدوره أكد النائب السابق د.محمد الهطلاني أن مشكلتنا تتمثل في أن الحكومة تجيد فن خلق الأزمات بالرغم من أنها تمتلك حلولا لكل مشكلات البلد، مشيرا إلى أن الأزمة التي نعانيها اليوم هي أزمة المواطن وكل العبارات التي نسمعها عن أنه هو أهم ركن في تقدم ورقي هذا البلد نكتشف أنه لا يعدو كلاما لا للاستهلاك المحلي وخصوصا في ظل الأزمات المتلاحقة التي يعاني منها هذا المواطن، فبالإضافة إلى مشكلة البطالة نجد مشكلة التعليم ومشكلة الفصل التعسفي لأسباب اقتصادية الذي تمارسه الشركات بحق الشباب على مرأى ومسمع من الحكومة.

وأوضح الهطلاني أن الحكومة في يوم من الأيام قالت إنه آن الأوان للنهوض بالبلد نحو التنمية الشاملة بمشاركة حقيقية من قبل القطاع الخاص للقضاء على البطالة ولكن للأسف لم تحل المشكلة وسرحت الشركات العاملين فيها بفصل تعسفي، ولفت إلى أن الحكومة أنقذت الشركات بقانون دعم الاستقرار المالي والاقتصادي وفي نفس الوقت تهمل قانون دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن المشكلة الحقيقية أن الحكومة لا تفعل دورها الرقابي في تطبيق القوانين.

وبدوره أكد الخبير الاقتصادي والأمين العام للمرصد الكويتي لتأصيل الديموقراطية حجاج بوخضور أن قضيتي الدارسين في الخارج والمسرحين بالداخل عكست فكر الحكومة ومعالجة السلطة التشريعية في التعامل مع المشاكل التنموية، لافتا إلى أن حل قضية المسرحين لا يستغرق أكثر من نصف ساعة هي وقت كتابة برنامج شامل وافٍ لمعالجة القضية لحل المشكلة يقدّم لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان إن رغب في ذلك لا أن ينتظر أسبوعين لحل المشكلة كما نشر في الصحف ويكفي الضغوط النفسية، والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المسرحون.

وأشار بوخضور الى أنه كان يجب أن يوضع تصور من خلال برنامج عمل منذ شهر سبتمبر الماضي مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية وخصوصا أن تداعياتها كانت معروفة للجميع ومنها إنهاء خدمات الكثير من العاملين نتيجة خسائر الشركات التي تؤدي إلى تعثرها وإفلاس بعضها، موضحا انه كان على السلطتين أن تضعا في اعتبارهما هذه الحالة التي طالت،

وفيما يتعلق بقضية الدارسين بالخارج أفاد بأنه كان يجب على وزارة التربية قبل أن تعلن عن عدم اعترافها بمثل هذه الجامعات أن تعطي الدارسين فرصة لمعالجة أوضاعهم خلال فترة زمنية وتساعدهم في ذلك من خلال عملية انتقالية وتوفير بدائل أخرى لا أن تصدمهم بعناء هذا الأمر ويكفيهم عناء الغربة والتكاليف التي تكبدوها، معربا عن أسفه لوجود جامعة واحدة في الكويت على مدار 50 عاما.

ومن جهته أكد الناشط السياسي خالد الشليمي ان المشاكل التي يعاني منها المواطن هي نتاج قرارات حكومية، لافتا إلى أنه من المخجل أنه بعد 9 سنوات على صدور قانون دعم العمالة الوطنية في 2000/5/31 تحدث كل هذه المشاكل وخصوصا بالرغم من تشكيل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة ليتابعه ولكن للأسف أنه لم يتابعه إلا مرة واحدة عام 2005.

وشدد على ضرورة أن يكافئ قانون تعزيز الاستقرار المالي الشركات التي احتضنت العمالة ويجعل لها الأولوية وفي نفس الوقت يعاقب الشركات التي سرحت العمالة بفرض عقوبات عليها.

أما بخصوص مشكلة الطلاب الدارسين بالخارج فأفاد بأن ارتفاع نسب القبول في جامعة الكويت هو ما جعلهم أمام أمرين إما الدراسة في جامعات في الداخل أو الخارج لتحسين مستواهم التعليمي.

تقييم الجامعات

من جهته، استغرب الناشط السياسي مرزوق المطرقة سحب الاعتراف ببعض الجامعات التي يدرس بها طلاب كويتيون علما أن جميع الطلاب قد حصلوا على موافقات مبدئية من التعليم العالي وكلفوا ذويهم مبالغ طائلة أثقلت كاهل أسرهم، متسائلا: لماذا لم يتم تقييم هذه الجامعات قبل التحاق الطلاب بها؟

وفيما يتعلق بقضية المسرحين في الداخل أفاد بأن القانون يجب أن يكون ملزما للجميع ويجب أن تكون هناك عقود ملزمة بين الطرفين أصحاب الشركات والموظفين الكويتيين، موضحا أننا في حاجة ماسة لتشريع من قبل مجلس الأمة يحمي العمالة الوطنية الذين وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها في الشارع.

تأسيس مجلس العلاقات العربية الدولية تحت مظلة «كوغر»

علي الرشيدي

كشف عضو أمناء مجلس العلاقات الخليجية الدولية (كوغر) ورئيس الجمعية الخليجية لحقوق الانسان (جي اتش آر) المحامي علي ثنيان الرشيدي عن موافقة «كوغر» على توسيع عمل منظماته وجمعياته لتشمل بقية ارجاء العالم العربي، من خلال تدشين مجلس العلاقات العربية الدولية (كارنتر) لمد جسور التعاون والعلاقات بين العالم العربي والعالم الغربي، ولتصحيح الصورة السلبية عن العرب لدى الرأي العام الغربي، ومن أجل الوقوف بكل حزم ضد من يروج لثقافة الكراهية والعنصرية من المؤسسات او اللوبيات المعادية للعرب والمسلمين»، مضيفا ان رئيس «كوغر» «ومؤسس «كارنتر» طارق آل شيخان سيتولى قيادة «كارنتر»، بما في ذلك تأسيس منظمات دولية ذات طابع وهوية عربية تعمل تحت مظلة «كارنتر»، أسوة بمنظمات «كوغر» الخليجية.

وقال الرشيدي «انه بعد ان من الله علينا بتحقيق نجاح كبير في مشروعنا الخليجي الخاص بالوحدة الخليجية، من خلال تدشين منظمات دولية ذات طابع وهوية خليجية، تبرز انجازات الانسان الخليجي وتخاطب الرأي العام الغربي، فإنه اصبح لزاما علينا استكمال مشروعنا العربي، من خلال تأسيس مجلس العلاقات العربية الدولية (كارنتر)، والذي يهدف الى تعزيز الوحدة العربية، والى ابراز الصورة الحقيقية للانسان العربي المسالم والمتسامح والنابذ للارهاب، عن طريق تأسيس منظمات دولية ذات طابع عربي، تعمل على اعادة ترتيب البيت المدني العربي على المستوى الاعلامي وحقوق الانسان والمرأة والمواطنة، وتبشر بجيل عربي جديد يؤمن بثقافة السلام والحوار والتسامح وتقبل الآخر، وتتصدى للمؤسسات والمراكز واللوبيات التي تدير وتنظم حملات الكراهية والعنصرية ضد العرب والاسلام، مع التأكيد أن «كارنتر» لن تكون له أي أجندة سياسية أو حزبية أو دينية، حرصا على استقلاليته، وتلافيا لأخطاء الجمعيات والمنظمات الحزبية، وحتى نضمن ان يكون «كارنتر» بيتا لكل العرب وذوي الأصول العربية من مواطني العالم الغربي، خصوصا ان نجاحنا في «كوغر» واستقلالية عملنا سيعطينا دافعا قويا لتكرار نفس العمل والآلية، وسيتبع «كارنتر» حاليا مجلس أمناء «كوغر» لحين النظر فيما اذا كان «كوغر» سيكون جزءا من «كارنتر»، أو ان الأخير سيعمل ضمن نطاق ومظلة «كوغر».

من جانبه، قال رئيس «كوغر» ومؤسس «كارنتر» طارق آل شيخان، انه وبالرغم من الهجوم والحملة التي شنت علينا لاجهاض عمل «كوغر»، الا اننا وبفضل من الله تمكنا من تحقيق مشروعنا الخليجي وتأسيس منظمات ذات الطابع والهوية الخليجية، ويأتي تأسيس «كارنتر» ليمثل تحديا كبيرا لنا نحن أبناء الخليج في العمل مع بقية اخواننا العرب المخلصين، من أجل اعادة الاعتبار والعزة والحضارة للعرب، دولا وشعبا ومؤسسات أمام اصدقائنا من شعوب العالم، مضيفا في الوقت نفسه انه بعد نجاحه في عمل منظمات «كوغر»، فإن العنصر الخليجي سيكون له شأن ودور كبير في عمل منظمات ومؤسسات «كارنتر» التي سيكون مقرها في لندن.

«العدل» دعت ورثة متوفين كويتيين وأجانب أو دائنين لمراجعة «التنفيذ»

دعت وزارة العدل ورثة المتوفين التالية اسماؤهم كويتيين وغير كويتيين او الدائنين للمتوفين الى مراجعة الادارة العامة للتنفيذ بقصر العدل الدور الارضي قسم التركات غرفة رقم 149 وذلك لتسلم المبالغ الموجودة لدى الادارة الخاصة بتركة كل من هؤلاء المتوفين او من له دين عليهم، واهابت بالورثة والدائنين الى سرعة المبادرة بالتوجه لتسلم تلك المستحقات حتى لا تضطر الادارة الى اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة حيالها، على ان تستقبل الادارة المراجعين يوميا خلال ايام الدوام الرسمي ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الواحدة ظهرا مصطحبين معهم المستندات الثبوتية الخاصة بكل منهم وفيما يلي اسماء المتوفين: محمود علي شعبان، عبدالعزيز فالح غابر، حسن ابراهيم حسن، خالد هيفي هيلم، نورة ناصر صالح، سعد فهد سعد، نيهال عزيز واجلي، محمد الامير حافظ، جورج ميلا فرناندس، صالح حمد علي طاهر، خالد فهد رجا، عبداللطيف يوسف العومي، نرجس عبداللطيف الحياة، علي صباح علي البلوشي، صالح عبدالله الصالح، زينب احمد محمد، محمد عبدالهادي محمد، جوزة مفرج حمود، محمد حسين توفيق، ناصر علي ناصر، عبدالرزاق محمد، عاطف علي سالم فريد، بدر احمد عبدالله، ميرسي شريان شريان، زكريا علي سليمان، حمدي محمد الفرماوي يوسف، ناجي عبدالجواد سالم، محمد يوسف عيدان، ناصر غايب تركي، باهيتون توناشيب، بدر مبارك عواد مرزوق، موهان براغوتو، يعقوب يوسف مراد، موضي شنار مسلط، دخيل متعب وادي، سوركسا جنطارما، سراج الدين محمود، احمد انور عبده، محمد عكاري توفيق، عبدالكريم صالح محمد، علي عبدالله علي بلند، نورة احمد، عاطف علي سالم، ابراهيم احمد محمد، مجول عبدالهادي الراشد، محمد فلاح دبيسان، مجدي حنفي عيد، مبارك مبروك عياضة، عمر السيد عمر، محمد صلاح عبدالله حسن، عصمت ابوالحديد طلبة ومحمد ناصر مساعد الدخيل.

افتتاح معرض الطوابع والعملات القديمة

ضمن أنشطة مهرجان «صيفي ثقافي 4» افتتح في السابعة والنصف مساء امس معرض الطوابع والعملات القديمة وهواة جمع المواد التراثية، وذلك بمتحف الكويت الوطني، ويتكون المعرض من قسمين، الاول يضم مقتنيات هواة جمع الطوابع والعملات القديمة، اما القسم الثاني فهو خاص بهواة جمع المواد التراثية القديمة ويعرض كل من رضا العوضي وحسن أشكناني بعض مقتنياتهما.

تشكيل الهيئة التنفيذية والأمانة العامة

اعلن المرصد الكويتي لتأصيل الديموقراطية عن تشكيل امانته العامة والهيئة التنفيذية على النحو التالي:

الامين العام حجاج بوخضور
مساعد الامين العام م.محمد حبيب شمساه
مساعد الامين العام ناصر القحطاني
رئيس الهيئة التنفيذية مطلق العبيسان
نائب رئيس الهيئة التنفيذية د.فيصل العازمي
امانة السر سعد مرزوق المطرقة
امانة الصندوق مشعل الطويح
مسؤول وحدة الاعلام والعلاقات العامة محمد الحربي
مسؤول وحدة البحوث والدراسات محمد الملا
مسؤول وحدة التقييم والقياس د.متعب العجمي
عضو هيئة تنفيذية علي المطيري
عضو هيئة تنفيذية سعد بن شرعان
عضو هيئة تنفيذية ناصر المحرم

عاشور: تداعيات تسريح الموظفين لا تحمتل التأجيل

دعت النقابة العامة للبنوك الحكومة الى التفكير بجدية فيما اتخذته من قرار بشأن اوضاع المسرحين من القطاع الخاص واعتبار هذا الامر في غاية الخطورة وتداعياته الوظيفية الانسانية والاجتماعية والامنية لا تحتمل ولا تحت اي ظرف كان التأجيل او التسويف. وقالت النقابة، في تصريح صحافي لرئيس مجلس ادارتها منصور عاشور، ان الاسلوب الذي اعتمدته الحكومة مؤخرا لمعالجة اوضاع المسرحين من القطاع الخاص لا يطمئن ولا يرتقي للمستوى الذي تتطلع اليه النقابة والموظفين المسرحين من اعمالهم ووظائفهم، مشيرا بذلك الى ان فترة الانتظار المحددة بموجب القرار الوزاري للجنة الموكل لها معالجة اوضاع المسرحين بـ 3 اسابيع ليست بالفترة الطويلة والتي نجزم بأن نتائج عملها سيكون مخيبا لآمال النقابة وآلاف الموظفين المسرحين من اعمالهم.

واشار عاشور الى ان الحل الذي تراه النقابة لا يأتي الا بطمأنة المواطن الموظف في شركات ومؤسسات القطاع الخاص على ان هناك بالفعل امانا وظيفيا في هذه الشركة او تلك المؤسسة وعلى ان المواطن الموظف في القطاع الخاص متساو بجميع الحقوق والمكافآت والمميزات مع المواطنين الموظفين في القطاع الحكومي، وان هناك جهة اعتبارية اهلية تحمل الصفة الرسمية تمثلهم وتكون بمنزلة الصوت المعبر عن قضاياهم ومشاكلهم وهمومهم، في اشارة منه الى ما سبق ان اقدم عليه عدد من ممثلي شركات ومؤسسات القطاع الخاص لاشهار جمعية للموظفين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص والتي لم توافق جهات الاختصاص في الدولة على اشهارها حتى الآن على الرغم من كل المطالبات والمناشدات التي يقوم بها مؤسسوها.